

الصدر يسمي لجنة تفاوضية لتشكيل الحكومة العراقية المقبلة



بغداد: «الخليج»، وكالات

أعلن زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، أمس الخميس، عن أسماء لجنة تفاوضية لتشكيل التحالفات النيابية والسياسية مع الكتل الأخرى بهدف تشكيل الحكومة العراقية المقبلة، فيما حذر رئيس الوزراء المنتهية ولايته مصطفى الكاظمي، من أي محاولة للخروج عن السياقات القانونية في التعامل مع نتائج الانتخابات

ودعا الصدر، حسب وثيقة موقعة باسمه، اللجنة إلى «تجنب التحالف مع من عليه ملاحظات لدى التيار». وتتألف اللجنة من «حسن العذاري رئيساً، ونصار الربيعي نائباً أول، ونبيل الطرقي نائباً ثانياً، وحاكم الزاملي مسانداً لها». وطالب الصدر اللجنة «بالعمل وفق المصالح العامة، وأن يرجعوا إليه في مهام أمورهم». وشدد على «عدم التدخل في عمل اللجنة من أي طرف».

كما دعا عضو الكتلة الصدرية علي الساعدي، القوى السياسية المعارضة على نتائج الانتخابات إلى اتباع الأطر القانونية

والقضائية لاستحصال الحقوق التي يعتقدون أنها سلبت منهم، بعيداً عن لغة التهديد، أو التحريض على الفوضى. وقال الساعدي في حديث صحفي، إن «مفوضية الانتخابات أعلنت النتائج الأولية للانتخابات، وحصلت بعض الاعتراضات على جزء من النتائج، وهو أمر طبيعي وصحي في كل عملية ديمقراطية، وقد وضعت القوانين المتعلقة بالانتخابات جميع الآليات التي يستطيع كل من شعر بالظلم إلى اتباعها لاستحصال ما يرى أنه حق له قانونياً وقضائياً، والتي حينها تكون واجبة وملزمة للجميع». ودعا جميع القوى السياسية إلى «الجنوح للغة المنطق والذهاب إلى الأطر القضائية والقانونية للطعن، وأن يتم إبعاد شبح الصراعات الداخلية عن المشهد العام، وجميعنا سنكون راضخين لما يقرره القضاء والقانون لأنه فوق الجميع، تمهيداً لتشكيل حكومة جديدة تلبى مطالب الشعب العراقي بالإصلاح والتغيير وبسط «سلطة القانون وفرض هيبة الدولة».

من جهة أخرى، أكد الكاظمي، خلال ترؤسه جلسة مجلس الوزراء، ضرورة التمسك بمنطق الدولة وسيادتها، والتعاون في تعزيز حضورها، فلا بديل عن منطق الدولة ذات السيادة التي تؤمن مصالح شعبها. وأشار إلى أن «الانتخابات التي أجريت بأعلى درجات النزاهة والشفافية، بعيداً عن أي تدخل أو ضغط حكومي عززت ثقة المجتمع الدولي ومختلف الدول بالعراق». ودعا كل من له طعن أن يقدمه، ويتبع السياقات والأطر القانونية المعتمدة، مطالباً المفوضية والسلطة القضائية بإحقاق حقوق الجميع وبشكل متساوٍ، محذراً من أي محاولة خروج عن السياقات القانونية في التعامل مع نتائج الانتخابات.

في غضون ذلك، أكد زعيم ائتلاف «النصر»، رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي، أنه يعمل مع الجميع لتجاوز الأزمة، ويعتقد بأن الدولة تسع الجميع، وأن بناء أو انهدام الدولة مسؤولية مشتركة. وقال في بيان «نؤكد أن الأهم من الربح والخسارة الانتخابية، هو السلم والوحدة الوطنية، وسلامة وصلاح النظام السياسي الممثل للشعب». وعليه فإن الاصطفافات السياسية التي تهدد وحدة الشعب وسلامة النظام العام، مرفوضة». وأضاف «ندعم جميع دعوات التهدئة والتضامن، ونعمل لإيجاد أرضية كفيلة بطمأنة جميع الأطراف. ونجدد الدعوة للمفوضية العليا للانتخابات لحسم «الإشكالات التي برزت في العملية الانتخابية والتي أربكت الوضع العام».